

سياسات التشغيل في الجزائر وإشكالية الدور بين الدولة والقطاع الخاص:

قراءة في نتائج سياسة التشغيل بولاية الجلفة خلال الفترة (2021 إلى 2023)

Employment policies in Algeria and implementation problems between the state and the private sector:

Analysis of the employment policy results in The Wilaya of Djelfa (from 2021 to 2023)

بوشاقور عبد القادر

¹ جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، aekdzb59@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/11/19

تاريخ القبول: 2024/10/05

تاريخ الاستلام: 2024/08/29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع دور الدولة والقطاع الخاص في سياسات التشغيل بالجزائر، ومدى مساهمة القطاع الخاص في إنجاح سياسة التشغيل الوطنية، ولأجل ذلك تم إسقاط هذه الدراسة على ولاية الجلفة من خلال تحليل نتائج سياسة التشغيل بها خلال سنوات (2021-2022-2023)، وقد توصلنا أنه بفضل دعم الدولة وتوفيرها لمجموعة من الآليات والبرامج التي ساهمت إلى حد ما في توفير مناصب شغل بالولاية، في المقابل كانت مساهمة القطاع الخاص ضئيلة جدا قياسا بدعم الدولة لها، ولم تلعب الدور المأمول منها في سياسة التشغيل بالولاية، ولا بد من إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية لهاته المؤسسات، مع ضرورة إعطاء الأولوية للمؤسسات التي تستقطب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة.

كلمات مفتاحية: الترويج، خدمة فندقية، مقصد سياحي، صورة ذهنية.

تصنيف JEL : M31، M51.

Abstract:

This study aims to address the issue of the impact of the promotion of hotel service in improving the mental image of tourist destinations in Tipaza city and to do so a questionnaire containing a set of related questions was prepared and distributed on a soft sample of 106 single tourists in Tipaza city between 2018 and 2019, and the study found that there is an impact on the promotion of hotel services in improving the mental image of tourist destinations in the vocabulary of the sample

, tourist destination.

JEL Classification: M31، M51.

1. مقدمة:

على مر السنين تواجه البلدان تحديات توفير فرص عمل كافية لمواطنيها في ظل ظهور ابتكارات تكنولوجية جديدة ونمو ديموغرافي هائل، وضغط التحولات الناتجة عن العولمة والتغير البيئي والمناخي، بالإضافة إلى انعكاسات الأحداث الكبرى كفيروس كورونا التي صنفت كواحدة من أكثر الأحداث حدة، والتي أدت إلى انكماش اقتصادي للدول وتفاقم الأوضاع الاجتماعية بها، وقد أثبتت تجارب دول رائدة أن معالجة تحديات سوق الشغل وتعزيز النمو بخلق فرص عمل يمر عبر سياسة تشغيل مستدامة ومرنة تخلق وتعزز مزيدا من وظائف أفضل لطالبي العمل، والتي قد لا تكون كافية لوحدها ما لم يتم وضع الترتيبات اللازمة لضمان حدوثها في الوقت المناسب والتنفيذ الفعال لها عبر مؤسسات تحرص على تحقيق النتائج المرجوة.

الجزائر كغيرها من الدولة أدركت حجم تحديات سوق العمل، ودأبت على إصلاح سياسة التشغيل من فترة إلى أخرى، باستحداث أجهزة وآليات تدعم مسار التحول نحو سوق عمل أفضل لطالبي الشغل، ووجهت بذلك دعمها المادي والإداري للقطاع العام، وكذا القطاع الخاص بهدف اندماج المؤسسات الخاصة في سياسات التشغيل الوطنية، والمساهمة في خلق مناصب شغل قياسا بحجم ما تتلقاه من رعاية ومرافقة وتمويل مالي من الدولة، وولاية الجلفة كغيرها من ولايات الوطن استفادت من هذا التوجه عن طريق تهيئة مناطق صناعية ومناطق نشاطات ودعم مالي للمؤسسات المصغرة، وإعفاءات ضريبية، ومرافقة للمستثمرين في شتى المجالات، دون أن نغفل على استحداث الدولة لمناصب شغل في القطاع العام. لكن مع النمو السكاني الهائل والأعداد الكبيرة للمتخرجين من الجامعات ومعاهد ومراكز التكوين شكلت ضغطا كبيرا على نجاح سياسة التشغيل في ولاية الجلفة.

1.1 إشكالية البحث:

ولمعالجة هذا الموضوع يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الدولة والقطاع الخاص في إنجاح سياسة التشغيل

في ولاية الجلفة؟

2.1. أسئلة البحث:

وقصد الإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل نجحت الدولة في استحداث منصب شغل كافية في ولاية الجلفة؟
- ✓ كيف كان دور القطاع الخاص في سياسة التشغيل بولاية الجلفة؟
- ✓ هل ساهم القطاع الخاص بولاية الجلفة في استحداث منصب شغل كافية قياسا بالدعم الذي يتلقاه؟

3.1. فرضيات البحث:

وكإجابة مؤقتة للتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ تمكنت الدولة عبر برامجها من استحداث مناصب شغل كافية لفائدة طالبي العمل في ولاية الجلفة.
- ✓ أسهمت مؤسسات القطاع الخاص بشكل كبير في توفير مناصب شغل في ولاية الجلفة.

4.1. أهداف البحث:

أما عن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث:

- تقديم خلفية نظرية عن سياسة التشغيل بين المفهوم والأهداف والأبعاد.
- معرفة مدى مساهمة الدولة في خلق مناصب شغل في ولاية الجلفة.
- محاولة توضيح مدى تأثير القطاع الخاص في إنجاح سياسة التشغيل الوطنية بولاية الجلفة.

5.1. **حدود الدراسة:** اقتصرَت الدراسة مكانياً على ولاية الجلفة، أما عن الحدود الزمنية للدراسة فقد كانت خلال الفترة من 2019 إلى 2023.

6.1. **تقسيم الدراسة:**

ولبلوغ ذلك قمنا بتقسيم الدراسة وفق المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري لسياسة التشغيل.

المحور الثاني: مؤشرات عن البطالة والتشغيل بولاية الجلفة.

المحور الثالث: تحليل مساهمة الدولة والقطاع الخاص في دعم سياسة التشغيل بولاية الجلفة.

2. الإطار النظري لسياسة التشغيل

من أجل تكوين خلفية نظرية عن سياسة التشغيل سنتطرق إلى تعريف سياسة التشغيل، وأهدافها، والأبعاد الرئيسية لها، بالإضافة إلى محددات سياسات التشغيل.

1.2. تعريف سياسة التشغيل

تعتبر سياسات التشغيل جزءاً من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون إغفال الجوانب البشرية، تشير سياسة التشغيل إلى مجمل التشريعات و القرارات الحكومية والاتفاقية الثلاثية الأطراف (الحكومة - أصحاب الأعمال - العمال) الهادفة إلى التنظيم، ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها مناهج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها، وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية¹، وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنها: "مجمـل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج"²، وعرفت منظمة العمل الدولية سياسة التشغيل بأنها رؤية وإطار تربط الجميع من أصحاب المصلحة ومجموعات التدخلات متعددة الأبعاد بغية تحقيق أهداف وظيفية محددة³.

2.2. أهداف سياسات التشغيل:

سياسات التشغيل الإيجابية والفاعلة هي ما ينتج عنها تيار مستمر من فرص العمل قادر على امتصاص البطالة أو الحد منها .. أو بالمعنى الأدق أن تحقق هذه السياسات معدلات تشغيل في مختلف الأماكن والمحافظات، بالأعداد والمستويات والتركيبية القادرة على تغطية أو امتصاص معدلات البطالة في مختلف الأماكن والمحافظات ، وبنفس أعداد ومستويات وتركيبية البطالة الموجودة⁴، وإجمالاً يمكن حصر أهم أهداف سياسات التشغيل فيما يلي⁵:

توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل.

الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.

الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.

تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء.

تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل.

تستهدف سياسة التشغيل التخفيف من حدة أزمة البطالة والتخفيف من أثارها السلبية بقدر الإمكان⁶.

3.2. الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل:

لسياسة التشغيل أبعاد متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، ويمكن أن نبرزها كما يلي⁶:

1.3.2. البعد الاجتماعي:

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

2.3.2. البعد الاقتصادي:

ترتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، وريح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

3.3.2. البعد التنظيمي والهيكلي:

يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قري.

4.2. محددات سياسات التشغيل:

تستند عملية وضع سياسة التشغيل على محددات تتمثل في⁷:

مستوى التنمية لكل بلد، والذي يشمل مجال اقتصادي حيث يتم التركيز فيه على طبيعة الأنشطة الاقتصادية من خلال إيجاد تكامل بين العوائد الاقتصادية ومدى إمكانية تكييفها لليد العاملة، ومجال اجتماعي يهتم بطبيعة العلاقات بين مختلف العمال والنقابات والمؤسسات المستخدمة.

قدرة البلد على تنمية مواردها البشرية من خلال مستويات التأهيل والتكوين واكتساب الخبرات.

توفير نظام دقيق ومتكامل للمعلومات المرتبطة بالتشغيل وبحجم القوى العاملة من حيث مستويات التأهيل

لهم، وتحديد طبيعة وخصائص هيكل البطالة، ويسمح بالتنبؤ بمستويات التشغيل قصد توفير مناصب العمل المناسبة لتجنب الضغوطات والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

3. مؤشرات عن البطالة والتشغيل بولاية الجلفة

يقد هذا العنصر صورة عامة يمكن من خلالها أخذ فكرة عن واقع البطالة بولاية الجلفة، وما يقابله مناصب العمل التي تم

استحداثها لمواجهة البطالة قياسا بأعداد المسجلين في طلبات العمل وذلك خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2023،

بالإضافة إلى إحصائيات متوقعة خلال سنوات (2023-2024-2025) عن دفعات الطلبة المتخرجين من الجامعة، ومعاهد ومراكز التكوين المهني.

1.3. وضعية طالبي العمل المسجلين خلال الفترة 2019-2023

يقدم لنا الجدول رقم (01) وضعية لطلبات العمل المسجلة على مستوى مديرية التشغيل بولاية الجلفة خلال الفترة الممتدة من (2019 إلى غاية 2023)⁸، وقد فتحت الدولة الجزائرية أمام طالبي العمل وكالة ولائية للتشغيل ووكالات فرعية على مستوى كل بلدية لتسهيل عملية التسجيل والإحصاء، وإمكانية إيجاد مناصب عمل حسب مستوياتهم ومؤهلاتهم، وفقا لاحتياجات سوق العمل.

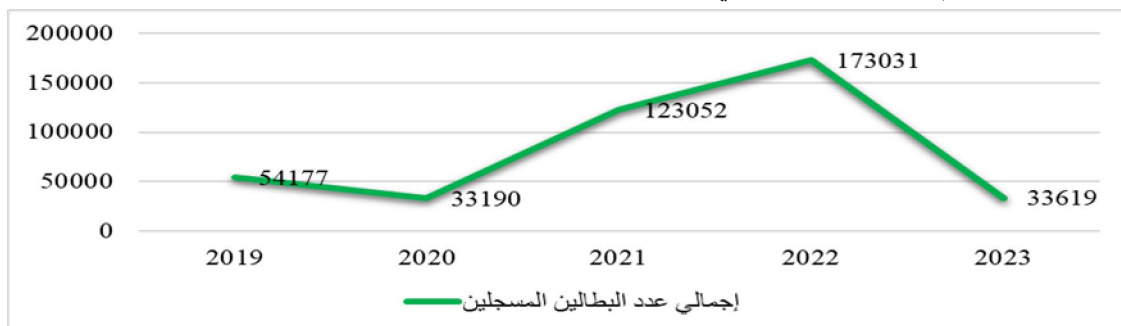
الجدول رقم (01): وضعية طالبي العمل المسجلين خلال الفترة ما بين (2019-2023)

السنوات	عدد البطالين المسجلين		
	ذكور	إناث	المجموع
2019	43151	11026	54177
2020	28384	4806	33190
2021	85428	37624	123052
2022	82920	90111	173031
2023	16910	16709	33619
المجموع	256793	160276	417069

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أرقام مديرية التشغيل لولاية الجلفة، 2023.

وحتى تتضح الصورة أكثر عن وضعية طالبي العمل يمكن تمثيل هاته الأرقام بالشكل رقم (01) أدناه:

الشكل رقم (01): وضعية طالبي العمل المسجلين خلال الفترة 2019-2023 بولاية الجلفة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EXCEL)

ما يمكن ملاحظته عموما من خلال الشكل رقم (01) ارتفاع متزايد في عدد طالبي العمل المسجلين خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2023 وقد يرجع السبب في ذلك إلى النمو الديموغرافي المتزايد والأعداد الكبيرة للطلبة المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين، حيث سجلنا 173031 طالب عمل خلال سنة 2022، ثم انخفض هذا العدد في السداسي الأول من سنة 2023 حتى وصل 33619 مسجل بسبب البرامج والآليات التي خصصتها الدولة الجزائرية لامتناس البطالة (عملية الإدماج على مستوى المؤسسات العمومية، إدماج الأساتذة المتعاقدين في قطاع التربية،).

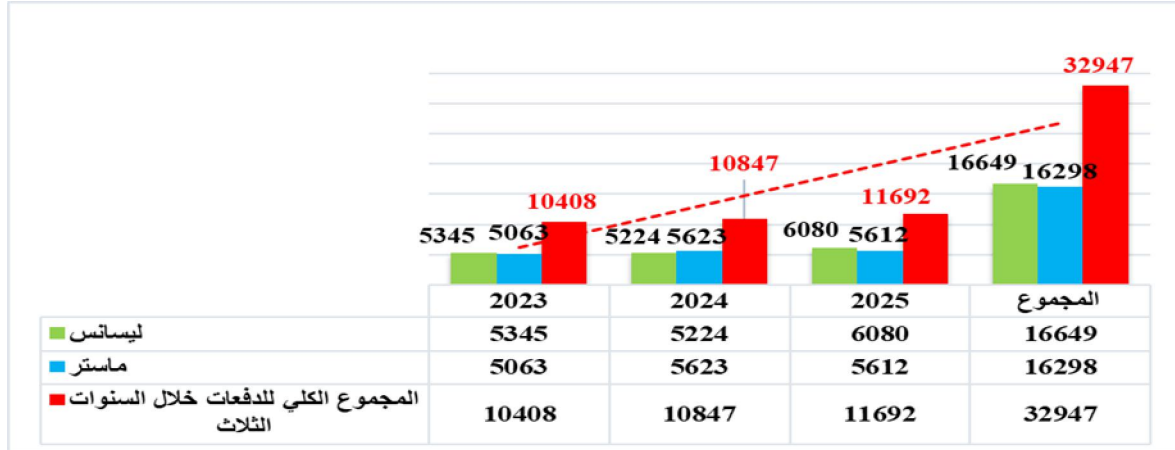
2.3. أرقام عن دفعات الطلبة المتوقع تخرجهم بولاية الجلفة:

في كل سنة يتم تخرج دفعات من الطلبة من جامعة الجلفة، ومن مراكز ومعاهد التكوين المهني، وقد تبرزه الإحصائيات التي سنقدمها عن الأعداد المتوقعة لهاته الدفعات خلال سنوات (2023-2024-2025)، وذلك من أجل فهم متطلبات سوق العمل بولاية الجلفة.

1.2.3. دفعات طلبة جامعة الجلفة المتوقع تخرجهم خلال سنوات (2023-2024-2025):

يقدم لنا الشكل التالي نظرة مستقبلية عن أعداد طلبة جامعة الجلفة المتوقع تخرجهم خلال سنوات (2023-2024-2025) بناء على إحصائيات مقدمة من جامعة الشهيد زيان عاشور بولاية الجلفة⁹، حتى تتضح أكثر الصورة عن حجم التحديات التي تواجه ولاية الجلفة لتوفير مناصب الشغل الكافية:

الشكل (02): أعداد طلبة جامعة الجلفة المتوقع تخرجهم خلال سنوات (2023-2024-2025)



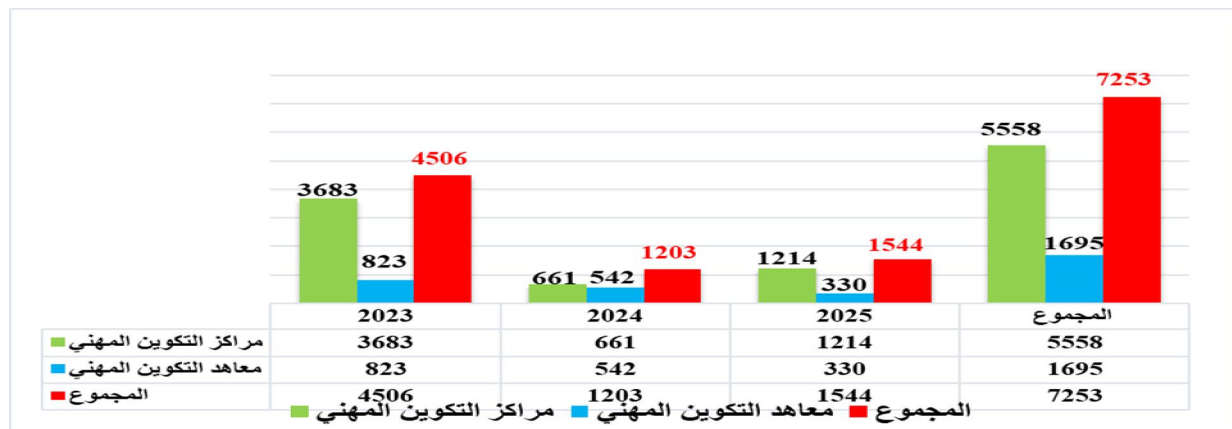
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات جامعة الجلفة، (2023)، ومخرجات برنامج (EXCEL).

من خلال بيانات الشكل رقم (02) والمتعلقة بوضعية دفعات الطلبة المتوقع تخرجهم من جامعة الجلفة، نلاحظ بأن عدد الطلبة المتوقع تخرجهم سنة 2023 يبلغ 10408 طالب في حين سيبلغ عددهم 10847 طالب سنة 2024 ، و 11692 طالب سنة 2025 ليكون إجمالي الطلبة المتوقع تخرجهم خلال السنوات الثلاث 32947 طالب وهو رقم مرشح للارتفاع من سنة إلى أخرى، واللافت هاته السنة أن عدد الطلبة المسجلين بلغ 27335 طالب، هاته الأرقام تضعنا أمام تحديات كبيرة، وتمثل ضغطا كبيرا على كل الفاعلين وتتطلب منا التنسيق ووضع خطط من أجل توفير مناصب شغل كبيرة، في المقابل اهتمت جامعة الجلفة بفتح تخصصات مطلوبة في سوق العمل بالمنطقة ، والتي شملت الفلاحة كعلوم التغذية وبيولوجيا النباتات والطاقات المتجددة والذكاء الاصطناعي وهي بصدد فتح تخصصات جديدة ويتطلب من كل الفاعلين التنسيق مع الجامعة حتى نضمن نجاعة أكبر في سوق الشغل بولاية الجلفة.

2.2.3. دفعات المترشحين المتوقع تخرجهم من مراكز ومعاهد التكوين المهني بولاية الجلفة:

بناء على إحصائيات مقدمة من مديرية التكوين المهني لولاية الجلفة، تتعلق بوضعية دفعات المترشحين المتوقع تخرجهم من مراكز ومعاهد التكوين المهني بولاية الجلفة خلال سنوات (2023-2024-2025)، والشكل رقم (03) يمنحنا فكرة شاملة عن مناصب الشغل التي يستوجب توفيرها:

الشكل (03): أعداد المترشحين المتوقع تخرجهم من مراكز ومعاهد التكوين المهني بولاية الجلفة خلال سنوات (2023-2024-2025)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية التكوين المهني لولاية الجلفة (2023)، ومخرجات برنامج (EXCEL).

من خلال بيانات الشكل رقم (03) والمتعلقة بوضعية لدفعات المترشحين المتوقع تخرجهم من مراكز ومعاهد التكوين المهني بولاية الجلفة خلال سنوات (2023-2024-2025) نلاحظ بأن عدد الطلبة المتوقع تخرجهم سنة 2023 يبلغ 4506 فرد في حين سيبلغ عددهم 1204 فرد سنة 2024 و 1544 فرد سنة 2025 ليكون إجمالي الطلبة المتوقع تخرجهم خلال السنوات الثلاث 7253 فرد وهو رقم كبير يؤشر إلى معضلة تتطلب منا أن نأخذها بعين الاعتبار من أجل وضع سياسة تشغيل فعالة لامتصاص هذا الرقم، وهنا تجدر الإشارة إلى مجهودات مديرية التكوين المهني في فتح تخصصات هامة ذات أولوية في الشغل بالولاية تشمل الفلاحة والبناء والأشغال العمومية السياحة والفندقة، الكهرباء والإلكترونيك والطاقة وغيرها من التخصصات، بالإضافة إلى مجهودات الدولة في ولاية الجلفة حيث في القريب سيتم استلام 05 مراكز تكوين مهني وتمهين ومعاهد للتعليم المهني ومعهد متخصص في التكوين المهني بطاقة إجمالية إضافية تقدر بـ 2100 منصب بيداغوجي حيث ستستغل في فتح تخصصات جديدة من شأنها مواكبة متطلبات سوق الشغل بولاية الجلفة كالتخصصات المرتبطة بالسكة الحديدية.

4. تحليل مساهمة الدولة والقطاع الخاص في دعم سياسة التشغيل بولاية الجلفة

1.4. دور الدولة في دعم سياسة التشغيل بولاية الجلفة

1.1.4. نظرة عن أرقام التشغيل بولاية الجلفة:

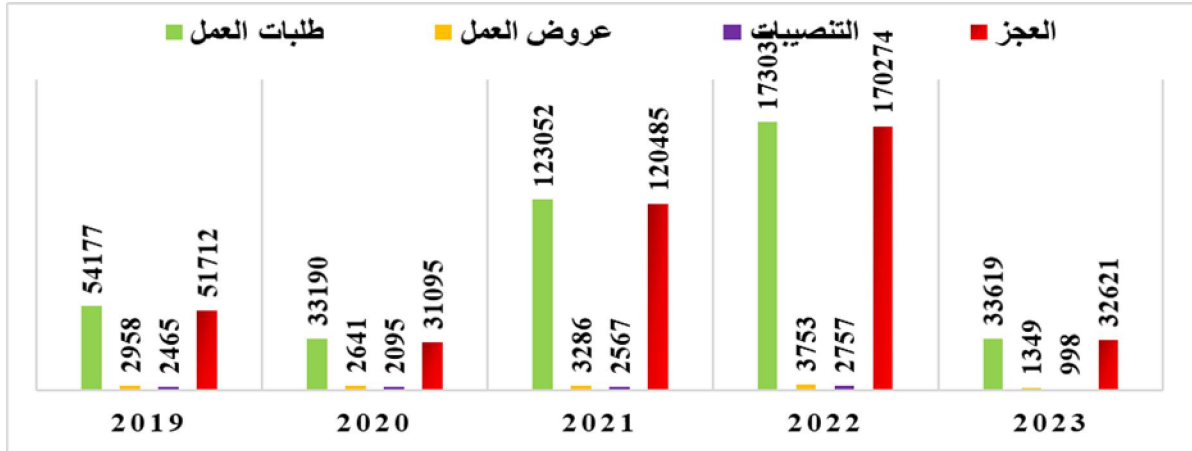
يقدم لنا الجدول التالي حصيلة التشغيل على مستوى ولاية الجلفة خلال الخمس سنوات الأخيرة:

الجدول رقم (04): حصيلة التشغيل على مستوى ولاية الجلفة خلال الخمس سنوات الأخيرة

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
طلبات العمل (1)	54177	33190	123052	173031	33619	417069
عروض العمل	2958	2641	3286	3753	1349	13987
التنصيبات (2)	2465	2095	2567	2757	998	10882
العجز (1) - (2)	51712	31095	120485	170274	32621	406187

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أرقام مديرية التشغيل لولاية الجلفة، 2023.

وحتى يتضح حجم العجز الكبير بين طلبات العمل ومناصب العمل المستحدثة، يمكن إلقاء نظرة عن الشكل رقم (04) أدناه:
الشكل رقم (04): حصيلة التشغيل على مستوى ولاية الجلفة خلال الفترة 2019 - إلى غاية 2023.04.30



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية التشغيل لولاية الجلفة (2023)، ومخرجات برنامج (EXCEL).

من خلال بيانات هذا الشكل نلاحظ بأن أرقام تنصيب العمال خلال خمس سنوات الأخيرة يبقى ضعيفا مقارنة بطلبات العمل، حيث في سنة 2019 تم تنصيب 2465 عامل من بين 54177 طلب عمل وفي سنة 2020 تم تنصيب 2095 عامل من بين 33190 طلب عمل، وفي سنة 2021 تم تنصيب 2567 عامل من بين 123052 أي أنه تم تنصيب 2.08% فقط من عدد طلبات العمل، وفي سنة 2022 تم تنصيب 2757 عمال من بين 173031 طلب عمل أي بنسبة تقدر بـ 1.59% وفي الثلاثي الأول من سنة 2023 تم تنصيب 998 عامل من بين 33619 طلب عمل، وقد توضح هاته الإحصائيات مدى الفجوة ما بين طلبات العمل الكبيرة وعروض العمل القليلة مما أدى إلى وجود عجز في التشغيل من سنة إلى أخرى، ففي الثلاثي الأول من سنة 2023 سجلنا عجز في توفير مناصب الشغل لـ 32621 طلب عمل، وقد يرجع هذا العجز إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل.

2.1.4. وضعية مناصب العمل المستحدثة من الدولة لسنة 2022:

يمنح الجدول التالي معطيات عن حصيلة مناصب العمل المستحدثة من الدولة بصفة مباشرة خلال سنة 2022:

الجدول رقم (05): حصيلة مناصب العمل المستحدثة من الدولة بصفة مباشرة خلال سنة 2022

عدد المناصب التي تم استحداثها	الهيئة/الجهاز
2757	التنصيبات المحققة من طرف الفرع الولائي للتشغيل
3503	المدعين بصفة نهائية في الإدارات العمومية والقطاع الاقتصادي
9997	عملية تحويل عقود الإدماج إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي
299	قطاع الوظيف العمومي (المسابقات الخارجية)
16556	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مديرية التشغيل بولاية الجلفة، 2023.

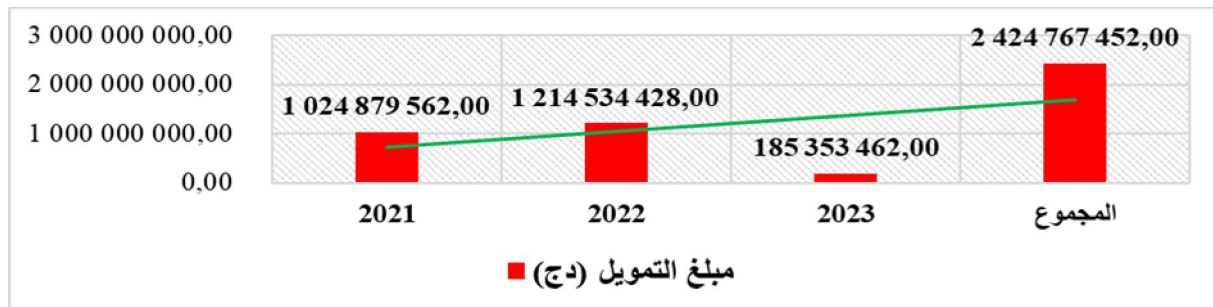
ما نلاحظه على بيانات هذا الجدول أن سنة 2022 عرفت طفرة نوعية في مناصب الشغل، حيث تم فتح عدد كبير من مناصب الشغل مست مختلف القطاعات بعدد إجمالي قدره 16556 منصب شغل، أين استفاد 9997 أصحاب عقود الإدماج من عملية تحويل عقودهم إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي، كما تم إدماج 3503 بصفة نهائية في الإدارات

العمومية والقطاع الاقتصادي، وتم تحقيق 2757 تنصيب على مستوى الفرع الولائي للتشغيل، واستفاد 299 من مناصب عمل في قطاع الوظيف العمومي في إطار المسابقات الخارجية.

3.1.4. عمليات تمويل الدولة لمشاريع المؤسسات المصغرة:

أنشأت الدولة أجهزة تدعم ماليًا المؤسسات المصغرة التي يتم إنشاؤها من طرف الشباب بهدف تشجيعهم، ومرافقتهم حتى تنجح مؤسساتهم، وتساهم في فتح مناصب عمل وتوسيع نشاط مؤسساتهم، والشكل التالي يقدم فكرة عن حجم مبالغ التمويل التي تم تخصيصها للمؤسسات المصغرة بولاية الجلفة إلى غاية تاريخ 2023.04.30.

الشكل رقم (05): مبالغ التمويل المخصصة للمؤسسات المصغرة في ولاية الجلفة إلى غاية تاريخ 2023.04.30



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية التشغيل لولاية الجلفة (2023)، ومخرجات برنامج (EXCEL).

ما نلاحظه من خلال الشكل رقم (05) وجود دعم مالي كبير خصصته الدولة من سنة 2021 إلى غاية أبريل 2023 لتمويل المؤسسات المصغرة في ولاية الجلفة، حيث وصل المبلغ إلى (2 424 767 452.00 دج) لفائدة 1640 مؤسسة مصغرة تم تمويلها من خلال أجهزة * (ANADE) - ** (ANJEM)، وهذا الدعم المالي في ارتفاع متزايد من سنة إلى أخرى، حيث بلغ الدعم المالي لـ 796 مشروع خاص سنة 2021 مبلغ قدره 1 024 879 562.00 دج، وفي سنة 2022 استفادت 629 مؤسسة من مبلغ قدره 1 214 534 428.00 دج، وفي أربعة الأشهر الأولى من سنة 2023 تم تخصيص مبلغ قدره 185 353 462.00 دج لـ 215 مؤسسة، إن هاته الأرقام توضح دور الدولة في تشجيع القطاع الخاص نحو الاستثمار، وهو دور جديد للدولة على الصعيد الاقتصادي بالدرجة الأولى ويؤكد بأن الدولة ماضية في هذا الطريق، وتضع رهانا كبيرا على المؤسسات المصغرة للنهوض بالاقتصاد الوطني وفتح آفاق كبيرة لفتح مناصب الشغل وتقليص البطالة.

4.1.4. منحة البطالة على مستوى ولاية الجلفة:

استحدثت الدولة الجزائرية منحة لفائدة الشباب العاطلين عن العمل بهدف مساعدتهم اقتصاديا واجتماعيا إلى غاية تمكنهم من الحصول على عمل، والشكل رقم (06) يوضح أعداد المستفيدين من منحة البطالة على مستوى ولاية الجلفة إلى غاية تاريخ 2023.04.30.

الشكل رقم (06): أعداد المستفيدين من منحة البطالة بولاية الجلفة إلى غاية تاريخ 2023.04.30

العدد الإجمالي	الجنس		الفئة العمرية				المستوى التعليمي			
	ذكور	إناث	24-19	29-25	35-30	40-35	دون المستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي
124818	50267	74551	38396	34854	33951	17617	21105	9853	48212	28377
النسبة %	40.27	59.73	30.76	27.92	27.20	14.12	16.90	07.89	38.62	22.73
										13.86

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية التشغيل لولاية الجلفة (2023).

والشكل التالي يوضح توزيع المستفيدين من منحة البطالة على مستوى ولاية الجلفة حسب الجنس:

الشكل رقم (07): توزيع المستفيدين من منحة البطالة حسب الجنس إلى غاية 2023-04-30

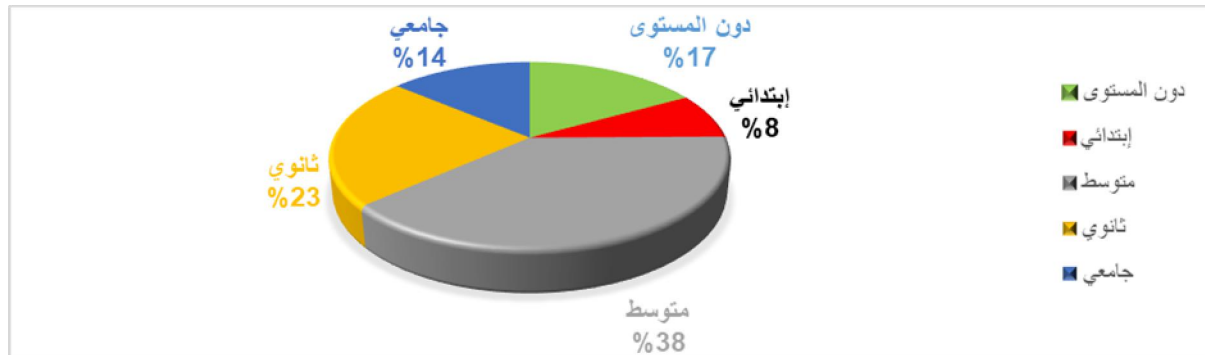


المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية التشغيل لولاية الجلفة (2023)، ومخرجات برنامج (EXCEL).

والملاحظ من خلال هذا الشكل أن 60% من المستفيدين من منحة البطالة على مستوى ولاية الجلفة هم من الذكور، في حين بلغت نسبة الإناث 40%.

ويقدم الشكل رقم (08) أدناه يوضح توزيع المستفيدين من منحة البطالة على مستوى ولاية الجلفة، حسب مستواهم الدراسي إلى غاية تاريخ 2023-04-30:

الشكل رقم (08): توزيع المستفيدين من منحة البطالة حسب المستوى الدراسي إلى غاية 2023-04-30

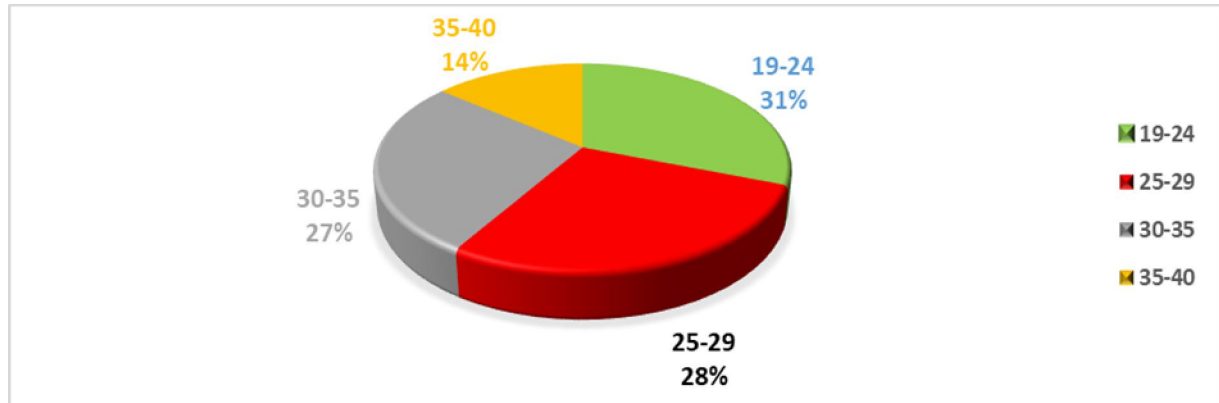


المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية التشغيل لولاية الجلفة (2023)، ومخرجات برنامج (EXCEL).

وما يمكن ملاحظته 38% من المستفيدين من منحة البطالة على مستوى ولاية الجلفة هم من المستوى الدراسي المتوسط، في حين بلغت نسبة الجامعيين 14%، وكانت النسبة الأقل من المستفيدين من منحة البطالة من المستوى الابتدائي بنسبة 8%.

ويقدم الشكل رقم (09) أدناه يوضح توزيع المستفيدين من منحة البطالة على مستوى ولاية الجلفة حسب الفئة العمرية إلى غاية تاريخ 2023-04-30:

الشكل رقم (09): توزيع المستفيدين من منحة البطالة حسب الفئة العمرية إلى غاية 30-04-2023



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية التشغيل لولاية الجلفة (2023)، ومخرجات برنامج (EXCEL).

نلاحظ من خلال هذا الشكل الفئة العمرية (19-24) كانت أعلى نسبة مستفيدة من منحة البطالة بنسبة تقدر بـ 31 % ، في حين نسبة الفئة العمرية (19-24) نسبة 28%، في حين كانت النسبة الأقل من المستفيدين من منحة البطالة من الفئة العمرية (35-40) بنسبة 14%.

2.4. دور القطاع الخاص في دعم سياسة التشغيل بولاية الجلفة

سنلقي نظرة عن أرقام مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب شغل على مستوى ولاية الجلفة بناء على معطيات موقوفة خلال سنة 2023.

1.2.4. عروض العمل للمؤسسات الخاصة (الوطنية، الأجنبية) في ولاية الجلفة:

يقدم الجدول (08) أدناه أرقام عن عروض العمل التي استحدثتها المؤسسات الخاصة (الوطنية، الأجنبية) في ولاية الجلفة خلال سنوات (2021-2022-2023):

الجدول رقم (08): عروض العمل للمؤسسات الخاصة (الوطنية، الأجنبية) في ولاية الجلفة

خلال سنوات (2021-2022-2023)

السنة	قطاع النشاط	عروض العمل بالمؤسسات الخاصة	عروض العمل بالمؤسسات الأجنبية	المجموع	مجموع عروض العمل
2021	الصناعة	575	08	583	2303
	الفلاحة	342	0	342	
	بناء، أشغال عمومية والري	442	43	485	
	الخدمات	884	09	893	
	المجموع	2243	60	2303	
2022	الصناعة	505	02	507	2930
	الفلاحة	275	66	341	
	بناء، أشغال عمومية والري	519	17	536	
	الخدمات	1521	25	1546	
	المجموع	2820	110	2930	

934	302	0	302	الصناعة	2023
	147	58	89	الفلاحة	
	87	02	85	بناء، أشغال عمومية والري	
	398	08	390	الخدمات	
	934	68	866	المجموع	
6167	6167	238	5929	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مديرية التشغيل لولاية الجلفة، 2023.

من خلال الجدول رقم (08) أعلاه نلاحظ بأن عروض العمل التي وفرتها المؤسسات الوطنية الخاصة والأجنبية بلغت 2303 عرض عمل خلال سنة 2021، بينما في سنة 2022 بلغ عدد عروض العمل 2930 عرض عمل، أما خلال أربعة أشهر الأولى من سنة 2023 فقد بلغ عدد عروض العمل 934 عرض عمل، ليصل إجمالي عروض العمل إلى 6167 عرض عمل. إن عدد عروض العمل غير كافٍ مقارنة بالنمو الديموغرافي والأعداد المتزايدة للعاطلين عن العمل سنويا، وكذا مقارنة بمجهودات الدولة وما توفره من دعم مالي وتسهيلات ضريبية وتوفير الأوعية العقارية لمختلف قطاعات النشاط، خاصة وأن الدولة الجزائرية تراهن على القطاع الخاص للنهوض بالتنمية المحلية وحتى منافسة المؤسسات الأجنبية من خلال تصدير مختلف المنتجات والتخلي عن سياسة الاعتماد على الريع البترولي، وبالتالي ولأجل تدارك هاته الفجوة علينا إعادة النظر في السياسة المنتهجة اتجاه المؤسسات الخاصة من أجل العمل على خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل للقضاء على ظاهرة البطالة بولايتنا وهذا بإعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة التي تستقطب كثافة اليد العاملة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للمؤسسات النشطة.

2.2.4. حصيلة التشغيل بالمؤسسات الخاصة في المنطقة الصناعية ومناطق النشاطات:

يقدم الجدول (09) أدناه حصيلة للتشغيل بالمؤسسات الخاصة في المنطقة الصناعية، ومناطق النشاطات لولاية الجلفة مضبوطة بتاريخ 2023.04.30.

الجدول رقم (09): حصيلة التشغيل بالمؤسسات الخاصة في المنطقة الصناعية ومناطق النشاطات لولاية الجلفة إلى

غاية 2023.04.30

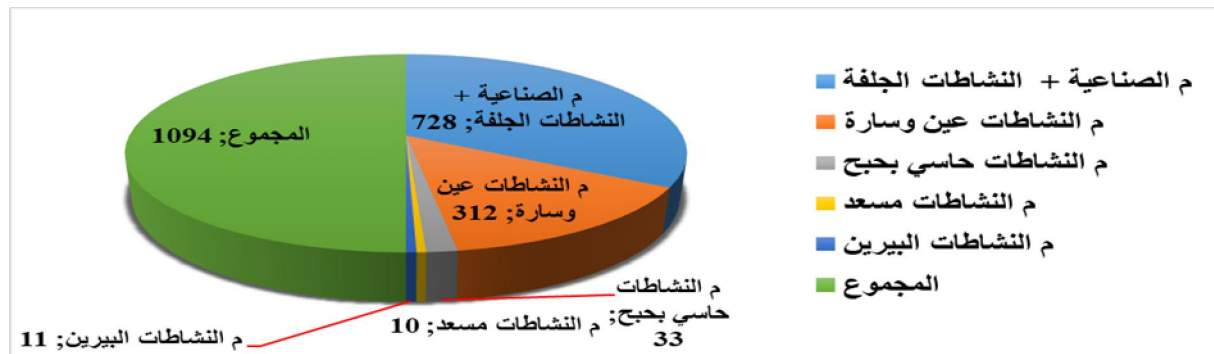
موقع النشاط	عدد المؤسسات	عدد العمال	إجمالي المساحات المستغلة
المنطقة الصناعية - الجلفة	14	628	197 115.52
منطقة النشاطات - الجلفة	03	100	13 663.00
منطقة النشاطات - عين وسارة	08	312	93 364.21
منطقة النشاطات - حاسي ببح	02	33	3 219.00
منطقة النشاطات - مسعد	02	10	16 301.00
منطقة النشاطات - البيرين	03	11	6 996.00
المجموع	32	1094	330 658.73

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية الصناعة لولاية الجلفة (2023).

ولوضوح الصورة أكثر عن مساهمة المؤسسات الخاصة في المنطقة الصناعية ومناطق النشاطات لولاية الجلفة في توفير

مناصب الشغل يمكن إلقاء نظرة على الشكل التالي:

الشكل رقم (10): حصيلة التشغيل بالمؤسسات الخاصة في المنطقة الصناعية ومناطق النشاطات لولاية الجلفة إلى غاية 2023.04.30



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية الصناعة لولاية الجلفة (2023)، ومخرجات برنامج (EXCEL).

من خلال الشكل رقم (10) أعلاه نلاحظ بأن إجمالي عدد العمال في المؤسسات الخاصة النشطة بالمنطقة الصناعية ومناطق النشاطات ببلديات ولاية الجلفة بلغ 1094 عامل إلى غاية تاريخ 2023.04.30، حيث بلغ عدد العمال بالمنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات ببلدية الجلفة 728 عامل، و 312 عامل بمنطقة النشاطات بعين وسارة، أما في منطقة النشاطات بحاسي بحيج فقد بلغ عدد العمال 33 عامل، ومنطقة النشاطات بمسعد كان عدد العمال بها 10 عمال، و 11 عامل في منطقة النشاطات بالبيرين.

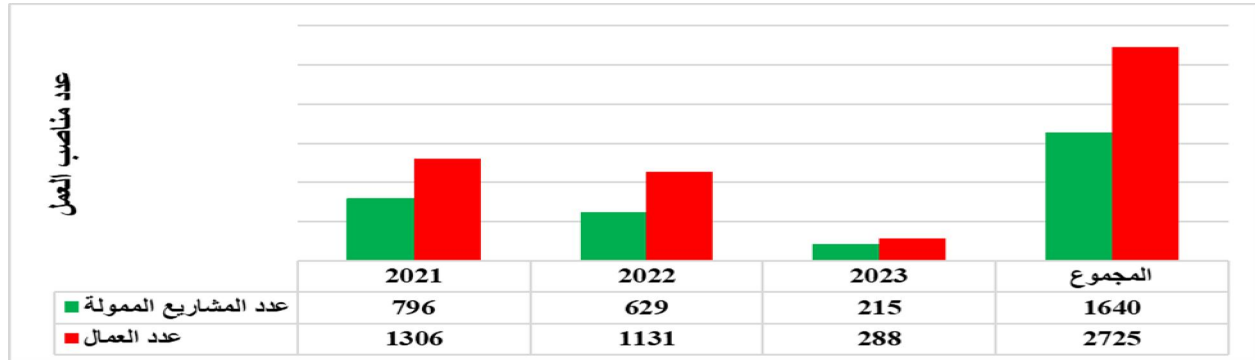
إن مساهمة المؤسسات الخاصة النشطة بالمنطقة الصناعية ومناطق النشاطات ببلديات ولاية الجلفة محدودة مقارنة مع البرامج التي خصصتها الدولة، حيث نلاحظ أن أكثر من 32 مؤسسة تستغل مساحة قدرها 2330 658.73م²، ولا تشغل سوى 1094 عامل، أي بمعدل 34 عامل لكل مؤسسة رغم الدعم المالي الذي خصصته الدولة لها، والأوعية العقارية (الأرضية المخصصة لكل مؤسسة) غير المستغلة، وكذا الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات البنكية (القروض)، كذلك سجلنا النقص الفادح في عدد المؤسسات النشطة، فالمنطقة الصناعية ببلدية الجلفة لا تتوفر سوى على 14 مؤسسة فقط، ومنطقة النشاطات ببلدية الجلفة 03 مؤسسات فقط، منطقة النشاطات ببلدية عين وسارة 08 مؤسسات، منطقة النشاطات ببلدية مسعد 02 مؤسسات فقط، منطقة النشاطات بحاسي بحيج 02 مؤسسات، منطقة النشاطات بالبيرين 03 مؤسسات فقط وهي أرقام تتعارض مع سياسة الدولة الموجهة إلى الاستثمار من خلال النصوص القانونية والتشريعات الصادرة في هذا المجال التي فتحت المجال واسعا أمام المستثمرين في كل القطاعات والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا فشلت المنطقة الصناعية ومناطق النشاطات ببلديات ولاية الجلفة في استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين؟

بعبارة أدق لماذا فشلنا في تسويق مناطق النشاطات والمنطقة الصناعية لولاية الجلفة واستقطاب أكبر عدد من المستثمرين الحقيقيين؟

3.2.4. مناصب العمل المستحدثة بالمؤسسات المصغرة بولاية الجلفة من خلال جهاز (ANJEM- ANADE):

يقدم لنا الشكل التالي أرقام عن أعداد مناصب العمل المستحدثة بالمؤسسات المصغرة بولاية الجلفة خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2023:

الشكل رقم (11): عدد مناصب العمل المستحدثة بالمؤسسات المصغرة بولاية الجلفة خلال الفترة ما بين 2021 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2023



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مديرية التشغيل لولاية الجلفة (2023)، ومخرجات برنامج (EXCEL).

من خلال هذا الشكل نلاحظ بأن إجمالي عدد العمال في المؤسسات المصغرة بلغ 2725 عامل إلى غاية تاريخ السداسي الأول من سنة 2023، قياسا بـ 1640 مشروع ممول من طرف الدولة، الأمر الذي يؤثر إلى ضعف مساهمة هاته المؤسسات في توفير عدد كبير من مناصب الشغل على الرغم من العدد المعتبر من المشاريع التي تم تمويلها.

والجدول التالي يمكن أن يمنحنا صورة أوضح عن مدى ضعف مساهمة المؤسسات المصغرة في توفير مناصب الشغل بولاية الجلفة قياسا بحجم الدعم والتمويل المالي الذي تستفيد به من الدولة:

الجدول رقم (11): حصيلة مساهمة المؤسسات المصغرة في توفير مناصب الشغل بولاية الجلفة
خلال الفترة ما بين 2021 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2023

دج

السنة	المبلغ الإجمالي للتمويل	نسبة تمويل المشروع الواحد	العدد الإجمالي للمشاريع الممولة	العدد الإجمالي للعمال	استنتاجات
2021	1 024 879 562.00	1 280 879.56 دج	796	1306	01 مشروع بتمويل 1 280 879.56 دج يوفر تقريبا 1.6 منصب عمل
2022	1 214 534 428.00	1 930 897.34 دج	629	1131	01 مشروع بتمويل 1 930 897.34 دج يوفر تقريبا 1.8 منصب عمل
2023	185 353 462.00	862 109.12 دج	215	288	01 مشروع بتمويل 862 109.12 دج يوفر تقريبا 1.3 منصب عمل
المجموع	2 424 767 452.00	4 073 886.02 دج	1640	2725	01 مشروع بتمويل 4 073 886.02 دج يوفر تقريبا 1.7 منصب عمل

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ بأن إجمالي عدد المشاريع الممولة من طرف جهازي (ANJEM- ANADE) في سنة 2021 بلغ 796 مشروع بمبلغ تمويل قدره 1 024 879 562.00 دج، ووفرت هاته المؤسسات 1306 منصب عمل، وفي

سنة 2022 بلغ عدد المشاريع الممولة 629 مشروع بمبلغ تمويل قدره 1 214 534 428.00 دج، ووفرت هاته المؤسسات 1131 منصب عمل، وخلال أربعة الأشهر الأولى من سنة 2023 بلغ عدد المشاريع الممولة 215 مشروع بمبلغ تمويل قدره 185 353 462.00 دج، ووفرت 288 منصب عمل، ولم تساهم في توفير مناصب الشغل التي تكاد تكون ضئيلة جدا قياسا بما استفادت به هاته المؤسسات من تمويل، حيث أن الدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية 2023.04.30 صرفت مبلغ قدره 2 424 767 452.00 دج لتمويل 1640 مؤسسة مصغرة بولاية الجلفة والتي بدورها لم تساهم سوى بتوفير 2725 منصب شغل أي بمعدل 1.7 منصب شغل فقط.

3.4. استنتاجات عن معوقات نجاح سياسة التشغيل في ولاية الجلفة:

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في ولاية الجلفة كبيرة ومعقدة، باعتبارها من ولايات الوطن الكبرى التي تعرف نمو ديموغرافي كبير الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بخلق مناصب الشغل الكافية، بالإضافة إلى معوقات تحول دون نجاح سياسة التشغيل يمكن أن نحصيها في النقاط التالية:

- ✓ غياب معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة، مما أدى إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة مشكلة البطالة؛
- ✓ ضعف التنسيق بين مختلف أجهزة الشغل وتداخل المهام فيما بينها.
- ✓ عدم منح الأولوية للمشاريع الاستثمارية ذات الكثافة العمالية في المنطقة الصناعية ومناطق النشاطات بولاية الجلفة.
- ✓ عدم استغلال الطاقة الإنتاجية لبعض المؤسسات الخاصة بمعدل يسمح بفتح أكبر عدد مناصب الشغل بالمنطقة الصناعية ومناطق النشاطات بولاية الجلفة.
- ✓ ضعف مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب شغل بولاية الجلفة؛
- ✓ غياب روح المبادرة المقاولانية لدى الشباب الجامعي وخريجي التكوين المهني؛
- ✓ توجه أغلب طالبي العمل إلى القطاع العام للحصول على مناصب عمل ثابتة مما يكلف الدولة أموالا طائلة؛
- ✓ عدم التنسيق بين مخرجات الجامعة والمعاهد وبين متطلبات سوق العمل؛
- ✓ عدم مرافقة المستثمرين في القطاع الفلاحي في تسويق منتجاتهم، مما يدفعهم في التخلي عن استثماراتهم.
- ✓ ترجيح النشاط التجاري في الولاية لدى الشباب والذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة.

5. خاتمة:

لقد وضعت الدولة مجموعة من البرامج والآليات لدعم سياسة التشغيل الوطني، وولاية الجلفة كغيرها من الولايات استفادت من هاته البرامج، لكن تبقى مساهمة القطاع الخاص ضئيلة بالرغم من دعم الدولة، حيث يكفي الإشارة إلى أن دعم مالي للمؤسسة مصغرة بالولاية قدره 4 073 886.025 دج لم يوفر سوى (1.7) منصب شغل، لذلك يجب إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية لهاته المؤسسات، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات المصغرة ذات النشاطات التي تستقطب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة. هاته المؤشرات توحى بوجود نقص فادح في مساهمة القطاع الخاص بالولاية في توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل مقارنة بالمزايا المادية والمالية التي وفرتها الدولة لها، لاسيما استفادتهم من إعفاءات ضريبية وامتيازات جبائية كبيرة جدا.

لقد ساهمت إلى حد ما سياسة التشغيل في ولاية الجلفة في تحقيق بعض الأهداف بفضل توفر مجموعة من الآليات والبرامج التي وضعتها الدولة، إلا أن هاته السياسة تحتاج إلى مراجعة وتنظيم خاصة في القطاع الخاص، ويمكن أن نقترح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في نجاح سياسة التشغيل في الولاية:

- ✓ ضرورة تطوير النظام المعلوماتي والذي من شأنه أن يسهل اتخاذ سياسات تتماشى وظروف سوق الشغل بالولاية؛
- ✓ إيجاد آلية ملزمة للتنسيق مع مديرية التشغيل من أجل ضبط أرقام التشغيل بالولاية؛

- ✓ إعادة بعث وتنشيط المنطقة الصناعية ومناطق النشاطات بولاية الجلفة من أجل استقطاب استثمارات ذات كثافة عمالية؛
 - ✓ إنشاء خلية لدى الإدارة من أجل تسويق الإمكانات المادية التي تزخر بها ولاية الجلفة من أجل استقطاب المستثمرين في مختلف القطاعات؛
 - ✓ فتح تخصصات بالجامعة ومعاهد التكوين بالولاية تتماشى مع احتياجات سوق العمل بالولاية؛
 - ✓ إعطاء الأولوية في تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة العمالية؛
 - ✓ دعم وتشجيع القطاع الخاص وخاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي؛
- في الأخير يبقى رهان إنجاح سياسة الشغل بولاية الجلفة متوقف على مساهمة القطاع الخاص خاصة مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة للنهوض به، والذي بدأ يأخذ مكانه في الكثير من ولايات الوطن، ويجب ان تركز سياسة التشغيل على تامين الموارد البشرية بضمان تكوين يتماشى مع متطلبات سوق الشغل والتحولالت التقنية التي يمكن الاستفادة منها في ترقية التشغيل¹⁰.

6. الهوامش والإحالات:

- ⁱ سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، المجلد 07، العدد 13، 2017، ص188.
- ⁱⁱ Yadong Wang, **From policy to results Guidelines for implementation of national employment policies**, International Labour Organization, Switzerland, First published 2021, P05
- ⁱⁱⁱ محمد كمال مصطفى، الإدارة دروس مستفادة وحوارات مفيدة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، ط1، ص161-162.
- ^{iv} لعربي أحمد، حاج عمر إبراهيم، آليات التشغيل في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، جامعة الجزائر، المجلد 01، العدد 02، ص449.
- ^v سعدية زايدي، مرجع سبق ذكره، ص189.
- ⁶ واويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهر عبد الجليل، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 02، 2018، ص47-48.
- ⁷ أحمد لشهب، تقييم سياسات التشغيل في الجزائر من سنة 2000 إلى 2019، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 2020، ص36 (بتصرف).
- ⁸ مديرية التشغيل لولاية الجلفة، تقرير عن وضعية التشغيل بالولاية، (الجزائر)، 2023.
- ⁹ جامعة الشهيد زيان عاشور بولاية الجلفة، تقرير عن التكوين الجامعي، (الجزائر)، 2023.
- * (ANADE): الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- ** (ANJEM): الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- ¹⁰ حتحاتي محمد، ترقية التشغيل في الجزائر: دراسة الآليات المستحدثة في سوق الشغل، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 02، العدد 01، ص150.